

برأسه . وارجو ان نسمع الحديث عن استخدام القبضات القوية كدليل أولي على ذلك « (ر . إ . إ . ، العدد ٢٠٤٧ ، ٤ و ٥ / ٥ / ١٩٨٠ ، ص ١٠) .

وكانت تطورات الوضع في الخليل ، موضع تعليق المهتمين بشؤون المناطق المحتلة في الصحافة الاسرائيلية . فقد شبه داني روبنشتاين الوضع بين كريات اربع والخليل اليوم بـ « وضع تل - ابيب ويافا ايام الانتداب البريطاني ؛ تل - ابيب اليهودية ويافا العربية لا يمكن ان تعيشا جنبا الى جنب . وفي الحرب اختفت يافا العربية » (داني روبنشتاين « دافار » ، ٤ / ٥ / ١٩٨٠) . وتسأل روبنشتاين عما سيحدث بين كريات اربع والخليل واي المدينتين سيختفي ؟ .

ورد مقال افتتاحي في صحيفة « هآرتس » على الدعوات التي تنادي بتكرار تجربة غزة ، وقال ان « ما نجح في قطاع غزة قبل ثماني سنوات لا يحتمل أن ينجح في الضفة الغربية عام ١٩٨٠ ؛ ففي ذلك الوقت لم يكن العالم مهتماً بما يحدث في قطاع غزة ، بينما يهتم الآن اهتماماً كبيراً ، بما يحدث في الضفة الغربية . صحيح ان م . ت . ف . تريد النضال ضد اتفاقيات كامب ديفيد ، لكن السيد بيغن ينسى ان م . ت . ف . وعرب المناطق يحصلون على تأييد كبير من الرأي العام العالمي (« هآرتس » ، ٤ / ٥ / ١٩٨٠) .

وفي معرض اشارته الى سياسة اليد القوية التي اعلن عن اتباعها في المناطق ، قال يهودا ليطني ان مسؤولي الامن يعرفون ان سياسة « اليد القوية ليست حلا على المدى الطويل ، وان العنف يولد العنف » (يهودا ليطني ، « هآرتس » ، ٥ / ٥ / ١٩٨٠) . وكشف المعلق ان الهدف من سياسة اليد القوية هو طرد مزيد من اعضاء لجنة التوجيه الوطني ، الذين يحرضون ضد السلطات الاسرائيلية . واذف : ان عدم الهدوء والتحريض لا يحدثهما هذا الانسان او ذاك ، وانه منذ « بداية المشروع الصهيوني كانت الردود الفلسطينية مرتبطة بالفعل الصهيوني ، وهذا ما حدث أيضا في الأشهر الاخيرة » (المصدر نفسه) . وحول احتمال نفي شخصيات أخرى ، قال ان نفي شخصيات أخرى وتحديد نشاطات لجنة التوجيه الوطني سوف يضطران « قيادات المناطق للعمل بسرية ، ووفق تعليمات مباشرة من بيروت ... ومن يظن انه بواسطة النفي سوف يُوقف اعمال قيادة م . ت . ف .

بالنسبة لكل من محمد ملحم رئيس بلدية حلحول ، والشيخ رجب التميمي قاضي الشرع في الخليل ، لأنهما القيا خطباً حماسية امام الجماهير في وقت سابق ، اثناء الاحتجاج على قرار الحكومة الاسرائيلية استيطان الخليل . كما تسربت معلومات عن اللقاء الذي اجراه عيزر وايزمن ، وزير الدفاع ، مع مسؤولي الامن بعد عملية الخليل ، افادت ان هناك اقتراحاً يدعو « لطرده اغلبية اعضاء لجنة التوجيه الوطني من الضفة الغربية » (« هآرتس » ، ٤ / ٥ / ١٩٨٠) .

ومن بين الاجراءات التعسفية التي قرر الحكم العسكري اتباعها ضد المواطنين في المناطق المحتلة كان ما يلي : ١ - فرض قيود على رؤساء البلديات ، واطراف لجنة التوجيه الوطني ، لعرقلة عقدهم الاجتماعات ، ولعدم تمكينهم أيضاً من الظهور أمام وسائل الاعلام والادلاء بتصريحات سياسية ؛ ٢ - تجديد الرقابة على الصحف العربية الصادرة في القدس الشرقية . وأبلغ محررو تلك الصحف ، ان عليهم احضار كل ما يكتبونه الى مصلحة الرقابة الصحافية ؛ ٣ - عدم سماح الحكم العسكري بالاضرابات التجارية ، وانه ستتخذ خطوات ضد التجار الذين يغلقون محلاتهم لأسباب سياسية ؛ ٤ - اعتقال الشخصيات العربية ، وطردها في حال عدم استجابتها ، مثلما حدث للشخصيات الثلاث في جبل الخليل (« دافار » ، ٥ / ٥ / ١٩٨٠) .

ويدورهم ، استغل المستوطنون الاسرائيليون ، من سكان كريات اربع ، نظام حظر التجول المفروض على الخليل ، وتسلبوا الى شوارع المدينة ، واعتدوا على ممتلكات المواطنين ، حيث دمروا السيارات ، وكسروا الحوائيت . وذكر مصدر مسؤول في كريات اربع لمراسل صحيفة « دافار » ، ان بعض الاشخاص في القرية ، ينظمون عمليات « لتخريب الممتلكات العربية في الخليل ، ولبعض السكان المعروفين في المدينة » (« دافار » ، ٦ / ٥ / ١٩٨٠) .

وعلى صعيد آخر ، دعا موشي أرنس ، رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست ، الى تغيير سياسة اسرائيل تجاه المناطق باعتماد اسلوب اليد القوية . واذف انه يجب أن « نعيد الأمور الى وضع يفهم فيه رؤساء البلديات والطلاب والموظفون وطلبة الجامعات ان الضفة الغربية ستبقى تحت السيادة الاسرائيلية ، وما من شيء سيغير ذلك . وان من يحاول تغيير الامور ليس الا كمن ينطح الجدار